

قرارات

وذلك لمنع تراخيص الاستيراد في حدود الأنظمة المعمول بها وبدون تأخير لاداعي له .

(٢) رفع حد المديونية المنصوص عنه في المادة الخامسة من اتفاق الدفع المبرم بين البلدين بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٥ والمعدل بعد ذلك إلى حد أعلى شامل قدره ٢ مليون جنيه مصرى .

وعليه يصبح نص المادة الخامسة من اتفاق الدفع المذكور كالتالي :
”كما زاد الرصيد الدائن أو المدين في الحساب البولندي عن ٢ مليون جنيه مصرى يسدد القائض فوراً عند طلب الطرف الدائن وطبقاً لطبيعته إما بالاسترلينى القابل للتحويل أو بآية عملة أخرى يقبلها الدائن“ .

(٣) وتعتبر الفقرتان ١ و ٢ من البروتوكول المكمل الموقع بالقاهرة في ١٢ أبريل سنة ١٩٥٧ لاغياتين .

(٤) عدم تطبيق الفقرة ١ (ب) من ملحق اتفاقية الدفع المذكورة على رسوم فنادق السويس .

(٥) عدم سماح الحكومة البولندية إطلاقاً بإعادة تصدير القطن المصري إلا بعد موافقة سابقة من السلطات المصرية المختصة .

(٦) قيام السلطات البولندية المختصة بتقديم كل التسهيلات الممكنة لل碧اء الذين المصريين قد يوفدون إلى بولندا لمشاهدة وفحص السلع الإنتاجية المتوفرة للتصدير إلى مصر ، إذ من المفهوم أن الوفد المصري قد سبق أن اقترح على السلطات المصرية إيفاد مثل هؤلاء الخبراء .

(٧) أن إصدار قرار عاجل من السلطات المصرية في شأن السلع الأساسية الموضحة بالفاتحة المقدمة من الوفد البولندي والتي هي موضوع مناقشة في الوقت الحاضر مع المصانع والمؤسسات المصرية لأمر مرغوب فيه جداً لتسهيل إبرام العقود النهائية .

(٨) تشكيل لجنة مشتركة تتبع تقدم حركة التجارة والمدفوغات طبقاً للاتفاق الحالى وللننظر في الصعوبات التي قد تطرأ ولاقتراح وسائل للتناسب عليها .

وستجتمع هذه اللجنة سنويًا مرة في القاهرة وأخرى في وارسو أو في أي وقت ومكان تتفق عليهما السلطات المختصة في البلدين .

يعمل بهذا البروتوكول اعتباراً من ١٥ يوليه سنة ١٩٥٨ مالم يصدر أى الطرفين إخطاراً غير ذلك قبل هذا التاريخ .

حرر هذا بوارسو يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٥٨ من أعمالين باللغة الإنجليزية ويتساوى كل منهما في اعتباره أصلًا رسميًا .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٥٨ بشأن تشكيل وفد المفاوضات بين حكومتي الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصري) وجمهورية بولندا الشعبية ،

قرار :

مادة وحدة — ينشر بالواقع المصري بروتوكول المفاوضات التي جرت بمدينة وارسو في المدة من ٦ يونيو سنة ١٩٥٨ إلى ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨ بين وفدي حكومة الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصري) وحكومة الجمهورية البولندية الشعبية بشأن تعديل اتفاق التجارة والدفع الموقع عليهما بالقاهرة بين الحكومتين بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٥

ويسرى هذا البروتوكول اعتباراً من ١٥ يوليه سنة ١٩٥٨ .

محمود فوزي

بروتوكول

المفاوضات التي جرت بمدينة وارسو من ٦ يونيو سنة ١٩٥٨ إلى ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨

بين

الوفد الرسمي للإقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة

و

الوفد الرسمي للجمهورية البولندية الشعبية

رغبة في تثمين العلاقات التجارية بين الإقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة وجمهورية بولندا الشعبية يعلن وفداها الرسميان — بعد دراسة مدى إمكانيات تثمين هذه العلاقة — عزمهما الأكيد على التوسيع في هذه التجارة بما فيه المصلحة المشتركة للدولتين .

ولتحقيق الإسراع بهذا الوسع في علاقاتهما التجارية ، انفق الوفدان على ما يلى :

(١) قواسم السلطات المصرية في أقرب وقت ممكن بالنظر في النواجم المقدمة من الحكومة البولندية عن السلع البولندية التي ينبع تصديرها المصر